الإمارات تستحوذ على 28 في المئة من تجارة اليابان مع الشرق الأوسط

استحوذت دولة الإمارات على 27.7 في المئة من إجمالي المبادلات التجارية بين اليابان وبلدان منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2013، بعد أن بلغت قيمة تجارتها مع اليابان نحو 188.6 مليار درهم «51.4 مليار دولار» بنهاية ديسمبر الماضي، وفقا لإحصاءات مؤسسة «جيترو» اليابانية.

وبلغ إجمالي تجارة اليابان مع بلدان الشرق الأوسط خلال العام الماضي نحو 680.4 مليار درهم، «185.4 مليار دولار»، مقارنة بـ195.9 مليار دولار، «719 مليار درهم»، بتراجع قدره 5.3 في المئة ، بحسب بيانات المؤسسة التي صنفت دولة الإمارات كأكبر سوق للصادرات اليابانية للمنطقة خلال عام 2013، وثاني أكبر شريك تجاري لها في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية.

وأظهرت بيانات هيئة التجارة الخارجية اليابانية «جيترو»، انخفاض قيمة التبادل التجاري بين الإمارات واليابان خلال العام الماضي بنسبة 3.2 في المئة ، بهبوطها من 195 مليار درهم عام 2012، إلى 188.6 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2013، لكنها ارتفعت بمقدار 2.4 في المئة عن العام 2011 الذي سجلت خلاله تبادلات بقيمة 184 مليار درهم.

وسجلت الصادرات الإماراتية إلى اليابان خلال عام 2013، والتي تشمل المنتجات النفطية، هبوطا طفيفا قدره 2.9 في المئة ، بعد أن بلغت 157.2 مليار درهم، «42.8 مليار دولار»، مقارنة بـ162 مليار درهم، «44.1 مليار دولار»، عام 2012، و156.76 مليار درهم، «42.7 مليار دولار»، صادرات عام 2011.

وبحسب البيانات، استقرت واردات الإمارات من اليابان خلال عام 2013 عند مستواها للعام 2012، والمقدرة بنحو 31.2 مليار درهم، مقارنة بـ27.3 مليار درهم عام 2011.

نمو أداء الإمارات في قطاع النفط

وتتركز صادرات الدولة إلى اليابان في البترول الخام والغاز الطبيعي، إضافة إلى الألمنيوم بمختلف أشكاله، إذ تشكل المنتجات البترولية النسبة الأكبر من صادرات الإمارات إلى اليابان، فيما يشكل البترول الخام وحده أكثر من 75 في المئة ، لتعد الإمارات ثاني أكبر مورد للبترول الخام لليابان من حيث الكمية بعد السعودية.

وأظهرت البيانات ارتفاعاً قوياً في فائض الميزان التجاري بين البلدين لصالح الإمارات، ليصل إلى 125.8 مليار درهم، «34.3 مليار دولار»، مقارنة بفائض في الفترة المماثلة قدره 128.8 مليار درهم، «35.1 مليار دولار».

وتتصدر دولة الإمارات أسواق منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصادرات اليابانية خلال عام 2013، والبالغة 89.9 مليار درهم، إذ استحوذت على نحو 34.8 في المئة منها، بواقع 31.4 مليار درهم، تلتها المملكة العربية السعودية بواردات قيمتها 25.2 مليار درهم، «6.8 مليار دولار»، ثم سلطنة عُمان بواردات بقيمة 3.1 مليار دولار، ثم الكويت بنحو 1.89 مليار دولار، وقطر بواردات بلغت 1.3 مليار دولار.

ووفقاً للبيانات، فقد استحوذت الإمارات كذلك على أكثر من 26.6 في المئة من إجمالي صادرات منطقة الشرق الأوسط إلى اليابان خلال عام 2013، والبالغة 590.5 مليار درهم «160.9 مليار دولار»، لتأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي استحوذت على 31.2 في المئة بقيمة صادرات بلغت 50.2 مليار دولار، ليستحوذ البلدان معاً على 57.8 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة لليابان العام الماضي.

وبحسب البيانات، فقد استقر التبادل التجاري بين البلدين خلال شهر ديسمبر الماضي عند مستواه المسجل في الشهر ذاته في عام 2012 عند 16.7 مليار درهم، وذلك في أعقاب الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال شهر نوفمبر الماضي بنسبة 19.8 في المئة ، ليصل إلى 18.7 مليار درهم، «5.1 مليار دولار».

وبلغت صادرات الإمارات إلى اليابان خلال شهر ديسمبر الماضي نحو 13.7 مليار درهم، «3.75 مليار دولار»، مقارنة مع 13.8 مليار درهم، «3.8 مليار دولار»، للشهر ذاته من عام 2012.

«بي بي»: النفط والغاز الصخريان يعيدان رسم تجارة الطاقة العالمية

قالت بي بي في تقرير توقعات الطاقة السنوي الذي أصدرته مؤخراً إن صعود أميركا لتصبح أكبر منتج طاقة في العالم يتوقع أن يقلص من تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية وإن أوروبا وآسيا مرشحتان لأن تصبحا المنطقتين الوحيدتين الأكثر استيرادا للنفط والغاز بحلول عام 2035.

تؤكد توقعات بي بي التي تترقبها جميع الأوساط المعنية مدى التغيير المنتظر أن يحدثه تطوير احتياطيات النفط والغاز الصخرية على حركة الطاقة العالمية في العشرين سنة المقبلة على عكس ما سبق التسليم به من فرضيات. ذلك أن صناعة الطاقة نظمت نفسها لعقود على أساس إمداد الولايات المتحدة أكبر مستورد نفط في العالم.

غير أن طفرة إنتاج النفط الأمريكي تعمل بشكل حاد على تقليص وارداته، وإن كانت لا تزال تشكل حصة كبيرة من استهلاك الولايات المتحدة وستظل كذلك لفترة مقبلة.

ويتوقع محللون للولايات المتحدة أن تسبق روسيا قريبا كأكبر منتج طاقة في العالم –أخذا في عين الاعتبار النفط والغاز إن لم تكن قد سبقتها بالفعل.

وقال كبير الاقتصاديين في بي بي كريستوف روهل مؤخرا: «العنصر الحاسم والكبير هو بالتأكيد استمرار إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة».

شعار بي بي

وأضاف روهل: «بعد أن كانت نسبة إنتاج النفط والغاز الصخري تكاد لا تذكر من بضع سنوات قليلة ينتظر أن تشكل الموارد الصخرية 7 في المئة من إنتاج السوائل بحلول عام 2035 مع انضمام مناطق أخرى للطفرة في مقدمتها روسيا وأميركا الجنوبية».

تتناقض توقعات بي بي مع توقعات أخرى بما فيها توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بأن نجاح الصناعة في استغلال الغاز الصخري من غير المرجح أن يتكرر خارج الولايات المتحدة. بل قال بعض المشككين إن ارتفاع معدلات نضوب إنتاج النفط والغاز الصخري قد يعني أن المكاسب الكبرى التي تجنيها الولايات المتحدة من هذا المورد قصيرة الأجل نسبيا وقد لا يكون لها سوى تأثير محدود في الأجل الطويل. ورغم توقعات بي بي بأن معدل النمو السريع لإنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة سيتباطأ، إلا أنها تتوقع أن تصبح مكتفية ذاتيا من حيث إمداد ذاتها باحتياجات الطاقة بحلول عام 2035، وإن كان مستخدمو النفط الأمريكيين سيميلون على الأرجح إلى استيراد بعض النفط.

وفي نهاية تلك الفترة ستكون الولايات المتحدة ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد أستراليا وستقل وارداتها من النفط إلى مليون برميل نفط يوميا فقط من ذروتها التي فاقت 12 مليون برميل نفط يوميا في عام 2005.

مؤجرون يستغلون بدل السكن النقدي لزيادة الأسعار في الإمارات

ملاك عقارات يشترطون العقود الحكومية لتأجير الوحدات السكنية

يشترط ملاك عقارات في أبوظبي تأجير وحداتهم السكنية لعملاء جهات ومؤسسات حكومية وشبه رسمية، لضمان التزام المستأجرين بالسداد السنوي، وتجنبا لمشاكل الدفعات الشهرية، لاسيما مع زيادة الطلب بعد إلزام موظفي الدوائر الرسمية في أبوظبي بالسكن داخل الإمارة، بداية من شهر سبتمبر الماضي.

وقال متعاملون وخبراء بسوق أبوظبي العقارية إن كثيرا من الملاك يفضلون العقود الحكومية، في ظل التزام موظفي الدوائر الرسمية والشركات شبه الرسمية بسداد القيمة الإيجارية بشكل سنوي.

وقال عبدالرحمن الشيباني رئيس مجلس إدارة شركة منابع العقارية إن أغلب الملاك ينظرون للعقود الحكومية باعتبارها أكثر ضمانا، موضحا أن معظم المؤجرين لا يفضلون السداد الشهري أو الدفعات تجنبا لمشاكل السداد.

وأضاف الشيباني إن الفترة الأخيرة شهدت زيادة ملحوظة في الطلب من موظفي الجهات الحكومية، بعد صدور القرار الخاص بإلزام موظفي هذه الجهات بالسكن في أبوظبي، وهو ما شجع بعض الملاك على اشتراط العقود الرسمية.

ويزيد عدد الموظفين العاملين في حكومة أبوظبي، الذين يقطنون خارج الإمارة، على 10 آلاف موظف، والزمهم القرار الصادر في شهر سبتمبر 2012 بالسكن داخل الإمارة، خلال عام، إذ نص القرار على قصر صرف بدل السكن على القاطنين داخل العاصمة فقط، اعتبارا من سبتمبر 2013.

لكن الملاك يستغلون هذا الجانب أيضا في رفع أسعار بدل الإيجار، استغلالا لبدلات السكن الممنوحة للموظفين.

وهذا ما حذر منه ناصر مال الله الحمادي مدير عام شركة لؤلؤة الخليج للعقارات، إذ إن الملاك يستغلون بدل السكن النقدي في رفع أسعار الإيجارات، استنادا إلى عدم تضرر الموظف من زيادة سعر الإيجار، وعدم استفادته من القيمة المتبقية من البدل النقدي عند استئجار وحدة بقيمة أقل من قيمة البدل المحددة، لاسيما في ظل عدم وجود رقابة من هذه الجهات على عقود الإيجارات الموقعة مع العاملين لديها.

وقال الحمادي: «على سبيل المثال، فإن بعض الجهات الرسمية تحدد بدل سكن نقدياً قيمته 150 ألف درهم، وبالتالي فإن توقيع الموظف لعقد إيجار بقيمة 130 ألف درهم فقط، يعني عدم استفادته من الـ20 ألفاً المتبقية، وهو ما يدفع بعض الملاك لإقناع هذا المستأجر بتوقيع العقد بقيمة 150 ألف درهم».

من جانبه، قال محمد عزام مدير التسويق في شركة المزر العقارية إن بعض المستأجرين يقبلون توقيع العقود الإيجارية بقيمة أعلى من السعر المحدد، فيما يرفض آخرون ذلك.

وفي بعض الحالات، يتفق المالك والمستأجر على رفع قيمة الإيجار في العقد، على أن يسترد المستأجر الفرق بين السعر الحقيقي وقيمة العقد من المالك، فضلا على إمكانية حصول المستأجر على خدمات تكميلية مثل مواقف السيارات الداخلية أو صيانة مجانية خاصة بصفة دورية.

وتابع عزام: «على سبيل المثال، فإن المالك الذي يعرض شقة للإيجار بقيمة 80 ألف درهم، قد يستقبل عرضاً من موظف بإحدى الجهات التي تخصص 90 ألف درهم كبدل سكن نقدي، ما يشجع المالك على مطالبة المستأجر بتوقيع العقد بقيمة 90 ألف درهم، مقابل استرداد الموظف 5 آلاف درهم».

وأوضح عزام أن مثل هذه المعاملات غير المشروعة تسهم في زيادة أسعار الإيجارات أحياناً، إذ يستغل المالك الذي يقر مثل هذه التعاملات ذلك في رفع سعر الإيجار على بقية الوحدات السكنية بالبناية استنادا إلى توقيع عقود فعلية بأسعار مرتفعة، وهو ما يعني تضرر بقية المستأجرين سواء العاملين بالقطاع الخاص، أو العاملين بجهات حكومية لا تعتمد بدل السكن ضمن الراتب.

وارتفعت أسعار تأجير الوحدات السكنية المتميزة في أبوظبي بمتوسط 8 في المئة خلال الربع الأخير من 2013، مدفوعة بنمو فرص العمل الجديدة، وإلزام موظفي الجهات الحكومية في أبوظبي بالسكن داخل الإمارة، إضافة إلى إلغاء الزيادة السنوية الإيجارية، لتصل نسبة الزيادة السنوية إلى 17 في المئة ، بحسب تقرير صادر عن شركة جونز لانج لاسال للاستثمارات والاستشارات العقارية مؤخراً.

نمو قطاع العقارات في الامارات

شكاوى المستأجرين

بدوره، قال ياسر محمد السيد، مستأجر، إنه خلال رحلة بحثه عن مسكن في أبوظبي، استطاع العثور على شقة للإيجار في منطقة الخالدية مؤلفة من 3 غرف بقيمة 85 ألف درهم، موضحاً أنه تواصل مع المالك الذي أبدى موافقته على توقيع عقد الإيجار بهذه القيمة.

وأضاف: «عند معرفة المالك بأنني أعمل لدى إحدى الجهات التعليمية، واستفيد من بدل سكن نقدي قيمته 91 ألف درهم، فوجئت بإصراره على زيادة القيمة الإيجارية إلى 90 ألف درهم، رغم أن سعر جميع الشقق المماثلة بالبناية لا يزيد على 85 ألف درهم، بل إن بعض الوحدات المؤجرة منذ عدة سنوات تقل قيمتها الإيجارية عن 80 ألف درهم».

وأوضح أنه وافق على توقيع العقد بهذه القيمة، لاسيما في ظل رغبته في استئجار الشقة، فضلا على عدم تضرره بشكل مباشر من هذه الزيادة، نتيجة عدم إمكانية استرداد الـ6 آلاف درهم المتبقية من بدل السكن، عند توقيع العقد بقيمة 85 ألف درهم، إضافة إلى عدم اعتراض مسؤولي الإسكان بالجهة التابع لها على توقيع العقد بـ 90 ألف درهم.

ويسكن سلامة ياسين في شقة مؤلفة من غرفتين وصالة بشارع النجدة منذ نحو 5 سنوات، بقيمة 70 ألف درهم.

وقبل شهرين، التحقت ابنته بالعمل في إحدى الجهات الطبية، والتي خصصت لها بدل سكن نقدياً بقيمة 80 ألف درهم سنوياً.

وقرر ياسين الاستفادة من هذا البدل عبر توقيع عقد إيجار حكومي للشقة باسم ابنته، لكن المالك مطالب بتوقع العقد الجديد بقيمة 80 ألف درهم، وذلك بعد معرفته بقيمة بدل السكن.

وحدث ذلك، بحسب ما شرح ياسين، عقب صدور القرار الأخير الخاص بإلغاء الزيادة السنوية الإيجارية المحددة بـ5 في المئة وإلغاء تمديد العقود، وهو ما شجع المالك على مطالبته بزيادة القيمة الإيجارية في العقد الجديد، وإلا فإنه سيرفض تجديد العقد.

وألغى القرار الأخير تمديد عقود الإيجار اعتبارا من 10 نوفمبر الماضي، كما ألغى المادة الخاصة بتحديد سقف الزيادة السنوية في الأجرة المحددة في عقود الإيجار، والواردة في المادة 16 من القانون رقم 20 لعام 2006 وتعديلاته.

وتنص مادة «2» من القانون أن أحكامه تسري على العقارات والأماكن وأجزائها على اختلاف أنواعها– المؤجرة للسكنى أو لغرض ممارسة نشاط صناعي أو تجاري أو مهني أو حرفي بالإمارة، ويستثنى فقط الأراضي الزراعية والمباني التابعة لها، والأراضي والعقارات التي تملكها الحكومة المؤجرة لأغراض سكنية، والعقارات المؤجرة للأغراض الفندقية والسياحية بما في ذلك الشقق المفروشة، والمساكن التي تشغل لظروف العمل.

حالات فردية

بدوره، أشار عبدالمنعم الشركسي رئيس مجلس إدارة شركة فرح هوم العقارية إلى اهتمام كثير من الملاك بإضافة عبارة «عقد حكومي فقط، أو خاص على دفعة واحدة» في الإعلانات العقارية التي يتم نشرها بالمواقع الإلكترونية أو الصحف، وذلك تجنباً لمشاكل السداد على دفعات ربع سنوية أو شهرية.

وبوجه عام، فإن حصة العقود الحكومية ارتفعت خلال الفترة الأخيرة، مقارنة بالعقود الخاصة، لاسيما بعد تطبيق قرار اشتراط السكن بالإمارة للحصول على بدل السكن الحكومي، بداية من شهر سبتمبر الماضي، بحسب الشركسي.

وارتفعت أسعار الإيجارات في أبوظبي بنسبة 5 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة بالربع الثالث، بحسب تقرير حديث صادر عن شركة استيكو للخدمات العقارية.

وتوقع التقرير أن يسهم انخفاض معدلات المعروض من الوحدات العقارية في السوق خلال 2014، والذي من المتوقع أن يقل عن 8500 وحدة، في نمو مستويات الإيجار تماشياً مع تحسن أداء السوق العقاري خلال العام.

وأكد الشركسي أنه لا يمكن الحديث عن استغلال جميع الملاك توجه بعض الجهات الحكومية بأبوظبي لسداد بدل سكن نقدي بقيمة محددة، في رفع أسعار الإيجارات، مؤكداً أن ذلك يظل مجرد حالات فردية لا تعبر عن السوق ككل، لاسيما أن أغلب الجهات الحكومية تقوم حالياً بإضافة البدل النقدي إلى الراتب الشهري، وهو ما يعني استفادة الموظف من استئجار وحدة سكنية بقيمة أقل من البدل المحدد، ومن ثم عدم قبول زيادة سعر الإيجار لتضرره بصورة مباشرة من ذلك.

وتم سريان تطبيق نظام الراتب الشامل للدوائر والجهات الحكومية في إمارة أبوظبي اعتباراً من أبريل 2007، والذي يسري على موظفي الدوائر والجهات الحكومية بإمارة أبوظبي، التي ينطبق عليها قانون الخدمة المدنية رقم «1» لسنة 2006، فيما يستثنى من تطبيقه الهيئات والجهات الصادر بشأنها قوانين أو مراسيم أو نظم خاصة بها.

تراجع العجز التجاري الفرنسي 9 في المئة إلى 61.2 مليار يورو خلال 2013

تراجع العجز التجاري الفرنسي بنسبة 9 في المئة بما يعادل نحو 6 مليارات يورو ليصل إلى 61.2 مليار خلال 2013، بحسب نيكول بريك وزيرة التجارة الخارجية الفرنسية.

وفي ظروف اقتصادية عالمية صعبة، مع انكماش في منطقة اليورو وتباطؤ نشاط الدول الناشئة، تراجعت الصادرات بنسبة 1.3 في المئة خلال العام الماضي، لكن الواردات تراجعت بنسبة أكبر، بلغت 2.3 في المئة . وبقي قطاع صناعة الطيران العام الماضي محرك الصادرات الفرنسية مع فائض تجاري قياسي من 22 مليار يورو، مدفوعا بمستوى تاريخي من الطلبيات لشراء طائرات ايرباص بنحو 1503 طائرات مقارنة مع 833 طائرة في عام 2012. وكان قطاعا صناعة الأغذية الزراعية والصيدلة، أبرز مساهمين في النهوض الاقتصادي، فمع زيادة بنسبة 3.3 في المئة ، كان قطاع الأغذية الزراعية الأكثر مساهمة في نمو الصادرات، معززا فائضه الذي بلغ 11.5 مليار يورو، وبلغت الصادرات الصيدلانية مستوى قياسيا بارتفاع 2.5 في المئة .

وواصلت الصادرات الفرنسية تحسنها باتجاه الولايات المتحدة بارتفاع نسبته 1.5 في المئة ، في حين انخفضت بنسبة 0.7 في المئة في الاتحاد الأوروبي، وسجلت في آسيا تراجعا كبيرا بنسبة 3.5 في المئة .

وقالت نيكول بريك، إن العام الحالي يعتبر سنة الانتعاش، والعودة إلى النهوض، بعد سنة صعبة في 2013، وسيكون الانتعاش في منطقة اليورو التي تستحوذ على 47 في المئة من حجم التجارة الفرنسية.

«تويوتا» تبحث في اتفاق بمليار دولار لتسوية تحقيق أمريكي

شعار تويوتا

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال نقلاً عن مصادر لم تكشف النقاب عنها ان شركة تويوتا موتور اليابانية على وشك التوصل لاتفاق لدفع مليار دولار لتسوية تحقيق جنائي امريكي بشأن كيفية كشفها عن شكاوى زبائن من عيب يؤدي الى زيادة غير مقصودة في سرعة السيارات قبل سنوات.

ونقلت الصحيفة عن المصادر قولها ان تويوتا قد تتوصل لاتفاق مع السلطات الامريكية في غضون اسابيع لتنهي تحقيقا بدأ قبل اربع سنوات في واحد من اكثر الحوادث احراجا لتويوتا على الصعيد الدولي. ونقل عن المصادر قولها ان الاتفاق الجاري التفاوض بشأنه مازال عرضة للانهيار او ان حجم التسوية قد يتغير.

وقالت المتحدثة جولي هامب في بيان عبر البريد الالكتروني «تويوتا تواصل التعاون مع مكتب المدعي الامريكي في هذا الامر.»

ومنذ بدء هذا التحقيق قبل نحو اربع سنوات حققنا تغييرات جوهرية لنصبح اكثر استجابة وتركيزا على الزبائن ونحن ملتزمون بمواصلة التحسين.»

ونقلت الصحيفة عن اشخاص على اطلاع على الامر ان ممثلي الادعاء في مكتب المدعي العام في مانهاتن يبحثون ما اذا كانت تويوتا قدمت بيانات كاذبة او غير كاملة لهيئات الرقابة الامريكية بشأن عيوب محتملة في السيارات.

وتواجه تويوتا مئات من الدعاوى القضائية بسبب مشكلات في سرعة السيارات نالت اهتمام الناس بعد مقتل رجل وعائلته في حادث على طريق سريع بكاليفورنيا قالت تقارير انه نجم عن زيادة غير مقصودة في سرعة سيارته وهي من طراز تويوتا لكزس.

خبراء: شركات التأمين تلجأ للحلول الوهمية في رفع رأسمالها لوقف الخسائر

أجمع عدد من خبراء التأمين على أن الخسائر التي تتكبدها شركات التأمين والتي وصلت إلى أكثر من 50 في المئة من رأسمالها ناتجة عن سوء الإدارة وضعف في الجوانب الفنية وتأثير حرب الأسعار التي بدأت منذ أربع سنوات بين شركات التأمين على القطاع ككل، مشددين على أن الحلول المطروحة من شركات التأمين لرفع رأسمالها أو زيادة الاكتتاب تعتبر حلول وهمية وغير مجدية للحد من الخسائر التي تتعرض لها متوقعين خروج شركات التأمين من السوق السعودي في الأيام المقبلة أو اللجوء إلى الأخير وهو الإندماجات، مشيرين إلى أن رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ضعيفة على وثائق تأمين السيارات.

وعن أسباب تعثر شركات التأمين أوضح عضو مجلس الشورى وخبير التأمين الدكتور فهد العنزي أن هناك حرب أسعار معلنة بين شركات التأمين، وأن الهدف هو جمع أكبر قدر من السيولة لتغطية الخسائر الوقتية لشركات التأمين رغم الضرر الكبير الذي سيطول هذه الشركات في المستقبل ولا سيما أن أسعار هذه الوثائق لا تغطي تكاليف التعويضات التي ستدفعها شركات التأمين في المستقبل بالنسبة لقطاع التأمين الصحي.

وقال في حال تزايد تكلفة الرعاية الصحية في السعودية وعدم ثباتها قد يتسبب في إيقاع الشركات في حرج ويقودها بالتالي إلى ارتكاب مخالفات لالتزاماتها المالية تجاه المستفيدين من هذه الوثائق أو أنها ستتكبد تعويضات كبيرة تعجل بتآكل رأسمالها.

واعتبر العنزي الحلول المطروحة من شركات التأمين لرفع رأسمالها أو زيادة الاكتتاب حلول وهمية وغير مجدية للحد من خسائر هذه الشركات، مؤكدا على أن بعض شركات التأمين قامت برفع رواتب موظفيها في الإدارات العليا لتجنب عدم تسرب موظفيها لشركات تأمين أخرى مما سبب لها خسائر، مضيفا أن رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ضعيفة على وثائق تأمين السيارات.

وأفاد العنزي بأن أغلبية شركات التأمين تعاني من خسائر في السوق السعودي تصل إلى أكثر من 50 في المئة بسبب قلة رأسمالها وقلة أسهمها التي أصبحت تمثل صيدا للمضاربين مما يؤثر على مصداقية السوق في كثير من الأحيان باعتبار أن المضاربة على أسهم شركات التأمين هي مغامرة ذات مخاطر عالية. من جهته بين خبير التأمين أحمد الرقيبة إلى أن زيادة التكاليف التشغيلية والمطالبات التأمينية وتراجع مستوى الأسعار وزيادة المخصصات الفنية لمجابهة المطالبات التأمينية وضع أغلبية شركات التأمين في «حفرة الخسائر»، متوقعا خروج شركات التأمين من السوق السعودي أو اللجوء إلى الاندماجات كحل أخير.

وأشار الرقيبة إلى أن ما تعانيه شركات التأمين من خسائر ناتج عن حرب الأسعار التي بدأت منذ أربع سنوات، حيث ظهرت نتائج حرب الأسعار على أرباح الشركات حاليا، لافتا إلى أن ضعف الوعي التأميني لبعض المواطنين جذب شريحة كبيرة منهم للوثائق التأمينية ذات الأسعار المنخفضة في ظل غياب جهة تراقب أوضاع وثائق التأمين والشروط المدرجة فيها وخصوصا التأمين الطبي، وتأمين السيارات، مشددا على أن عدم التوعية الفاعلة لأهمية المنتج التأميني في الحياة اليومية وانعدام الثقة بصناعة التأمين ساهم في الإقبال الكبير من المواطنين على وثائق التأمين ذات الأسعار الزهيدة وشروطها غير المطبقة فعليا.